



رساله
طبي

مؤلفه العصر عند ظلم العربى

على

1



م
40

رساله متعلقه باول سوره البقره
لا محمد بن حسين بن شنان



العصر عند ظلم العربى
على



طالفيه
والعلم
اسم
محمد
عبد
الله
الكلم
الشريف

VO

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kisim	Amca Zade Hüseyin Paşa
Yer	
Eski Kayı No	75

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أحمد من أنزل القرآن على أحمد الذي أرسله إلى جميع الأنعام
 بشيراً وجعله بحكم الآيات العظام من المحكمات
 والمتشابهات خبيراً وخلق جميع مخلوقاته من ماء
 وشرف آدم من بينهن بتشريف تعليم الأسماء وشرح
 صدور العلماء من رباب الأذهان لا يوضح معاني
 الإلفاظ بديع البيان وجعل فصاحة البيان
 في لسان الإنسان ووعدهن بجور فاس كذابه
 الفرقان حسنة بعشر أمثالها المحض اللطف والآيات
 والصلوة والسلام الأتمان على من بعث البيناء
 بالقرآن محمد الذي هو كشف أسرار الفرقان وقدر
 ومفتح أبواب عالم التنزيل وحقيقته وعلى الله و
 أصحابه وعترته وإجابته الذين هم قطب تلك الكرامة
 والمطيبين بطيبي الشجاعة والشهامة وبعد فلما تشرف
 من هو يتبع الكمالات والفضائل قدوة الأمهالي
 واسوة الأمانات إحدى حُرر قصبات السبق في ميدان
 في ميدان الفضائل وغير عند العدو لا خذلان

في تلخيص
 في تلخيص
 في تلخيص

في تلخيص
 في تلخيص
 في تلخيص

وجوه أرباب الفواضل صنع الله من نور جهنمه
 كالشمس طالع ونور صناعه من تلافى بجنته راع
 ذاته الشرف كاسمه مشرف بتشريف الإضافة إلى لطف
 الصانع وممتاز عن سائر بكترة الكرام وقد المماثل
 المراحم المانع بتشريف مدرسة الرحومة المبرورة
 قدوة الموقرات المعطيات زبدة المحدثات الفخامات
 بانية الأوقاف والمحبرات والدرة السلطان الأم
 والمخاقان الأعظم باسط بساط الأمن لاهل الإيمان
 باشر مناسير العدل على المتطلعين من أيدي الحداث
 راعي مرغى الرعايا عن راي الجوادت نحسن رعايته
 حامى حمى الممالك عن أناب النوايب بحمته وحمايته معنى
 العناية بالجود المعنى ومنقذ العناة بالعون المعنى
 آلا وهو سلطان السلاطين ويتم بنيان الخواقين
 السلطان ابن السلطان السلطان مراد خان ابن السلطان
 سليم خان أبد الله اعوان الحق المبين وشيد بنيان
 الشرح المبين ببقاء سلطنته ودوام ميثقه
 ضياء الخلافة منه بذكر فاشرق الأرض من نوره

سعى للرعاية في السعاة عن الحرص في وسع مقدوره
فابقاه رتباً لوري سالماً الى يوم ينتفع في صورته صد
الامر العالي قرن ايام الامر بالدوام والتوالي بالاجلاء
في المدرسة المذكورة الشريفة بحضور جماعة من اصحاب
الفضائل والكمالات وعصابة من سادات الافاضل
وافاضل السادات ممن تقلد جيد فضلهم من الفضائل
والمعارف طوقاً وارتاحت عقولهم الى راح العلوم و
ترجمانها شوقاً وتوقاً متع الوجوه بطول بقائهم ونور
الصدق وبنور لقاءهم ليعطوا طرف الطرف وجياد العول
المهرة في مضمار الكتب والأسفار من اول سورة البقرة
ويباحثوا بالاداب وحسن المناظرة لا بالمعاندة والمكافئة
بمجلس المولى الفاضل المذكور مجتمعاً بالحل المنور ثم
هتف هاتف بهذا العبد الذليل من جناب من الوديبابه
الرفيع الجليل عسى ان اضع حلقة عبوديته في اذنيه
واحل غاشية خدمته على عطفه واخبر بوقوع ما ذكر الى
وانشد هذا المقال بلسان الحال لدي
فامرف زمام اللخط فحو منازل فيها خيام اولئك الـ

فليت بلسان القول تلبية المطيع وبذلت في مطاوعه
جهد المستطيع ولم أراة الاجابة والطاعة اذ لم
يسعني سوى السمع والطاعة والافاني معترف بقله البضا
في هذه الصناعة الا وهو المولى الفاضل والخير
العامل الكامل علم الهدى علامة الوري كشاف
المشكلات حلال العضلات شمس مطالع الاحبال
بدر طالع الازمان الا لمعني كماله بل عدد
ويرى اليوم احوال الخلايق في الغد سلم اداب علمه
عن مدافع ومعارض ووصف الكرام له ذاتي
ولغير عارض شهدت بفضائل نفسه القدسية
الا فدة والجوانح وشاهدت فاضله الواقرة
النواظر اللوامح وركضت في ميدان جوده الزمان
الطوامح ورجبت ببداء نعمائه نعمت كل سارح
هو البحر من اى النواحي تيته فليجد المعروف
البراحلة لكونه سلطان العلماء بالفضل
والعرفان جعله الله تعالى ملكاً لحفرة السلطان
لقد فضائله بلغاه لا يحيط بانفاضة السنة

الأقلام ولا يملك عنه ضبطه أيدي الأوهام **شعر**
ظل بابها العالي مدار العباد دار الزمان عليه فوق
المراد فريد دهر وحيد عصره اعلم ان العلماء في زمانه
حاملو السنة في وانه **شعر** خصه الله بالعلمي فعلا
ما على الدهر بعد ما فعلا سعد الملة والدين سيد
الفضلاء والعالمين انزلت نجوم سعوده بأفاق
الوجود طالعة ومشرقة والسنة الأقلام بسواج
مدايح العظام متفردة ونطقه فوجئت وجهي إلى كلام
ما كان حديثا يفتري ولكن تصديق الذي بين يديه
وتفصيله كل شيء وهدى وطالعت كتب التفسير
وشروحاتها وادرت كأسات غبوقها وصبحوها
واقبست مصابيح الاسرار في كرام انوارها ابتد بها
في دياجير الشكوك وظلام الأوهام وجمعت من افنان
خايطي اوراقا كالزهر نضارة وشذا واجتنت
من اغصان افكارى ناراً هي الاثرواح اللطيفة غذا
مع توزع البال وتكثر الاحزان والملايل والمسؤل
عن جنابهم الجليل عند النظر الى هذا السفر القليل

الزمر

ان يستروا بذيل الكرم ما وقع من الخطأ والخلل ويغضوا
بعين اللطف ومخض الاحسان عن الخطب والذلل وعظم
بأن الله العزيز الوهاب ونسأل عنه خيرا عاقبة
وحسن الثواب **قول** اعلم ان الالفاظ التي تهيج بها
اقول لما كان هذه العبارة مما لا يخلو عن الخلل والثر
على ما يحى من احتياجها الى التاويل حسب ما يرد عليك
التفصيل تفرق في توجيهها ارباب العقول ووصل
الى مرتبة المعجز في تأويلها الباب الفجود ولم يذترى بعض
الفضلاء المتأخرين من اهل التفسير سلك مسلك التفسير
مع اقتفاء بعضهم اثر المص حيث قال الالفاظ يعجز بها
عن حروف المعجم انتهى **قول** الظاهر المناسب ان يقول بعد
مكان يعبر كون التهجى تعدي الحروف فكان المناسب
التعريض **عنه** يفسر به لكن يمكن ان يقال لما كان الغرض
من تسمية الحروف هذه الاسماء التعريض بها عن انفسها
كسائر الاسماء قال التي يعبر بها الحروف المعجم
ولم يقصد الاشارة الى معنى التهجى ولهذا قال الحروف
المعجم ولم يقل حروف السجاء وقال صاحب الكشف في

في الحواشي التي تعدد حروف الهجاء باسمها ألفا ثانيا
 وهكذا اقول — وهذا هو المناسب المطرد في العرف
 ونقله عنه الله عن الاساس وما نقله نزل عليه انتهى
 قال الطيبي وهو المراد بالناقل على ما هو دأبه الاساس
 يعلم هجاء الحروف وتجهيزها وهو مجهول وجميعها بعددها
 وقيل لرجل من قيس القراء القران فقال والله وما أهجونه
 ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجاء يعده معاصه اسمي
 ما نقله عن الاساس عن آخره وليس فيه كما ترى ما يدل على
 دخول قيد الاسماء في معنى التي فعلى هذا يكون قوله
 ونقله مبتدأ على كون النقل مصدرا مضافا الى الضمير
 لاجل فعلية معطوفة على ما قبله اللهم الا ان تحمل
 ما قاله على النقل عن فيه وان يكون نقله عن الاساس
 بناء على اعتبار القيد وان لم يكن موجودا فيه او حمل
 انه وصل الى النسخة الموجود فيها هذا القيد ولم
 ينقلها في كتابه لعدم اعتماده عليها وكثرة النسخ
 بدون القيد المذكور فليتأمل قال المولى قطب
 الدين التبرجي تعدد الحروف واذا اردنا تعدد الحروف

وقد اشتمل ان هذه الاحتمالات بعينها
 عن العقل غاية البعد
 على الاول يمكن فالوجه ان لا يحجز قوله
 ونقله على الثاني املا

نقول الفياتا انتهى اقول الظاهر من تفسير كون
 التي بمعنى التعدد مطلقا لكن قوله واذا اردنا
 اه يقتضي كون القيد معتبرا في معناه فيناقض آخر
 كلامه اوله اللهم الا ان يكون اوله مقيدا بقيد
 الاسماء للتوفيق او يريد بالاول بيان اطلاقه بحسب
 مفهومه والثاني بيان اختصاصه بحسب الاستعمال
 ولا يخفى ما فيه من بعد قال الشيخ اكل الدين التبرجي
 تعدد الحروف فانك اذا قلت ضرب مركب من ضرب
 فقد عدت الحروف البسيطة التي هي مادة الكلمة قبل
 ان تحصل له صيغة انتهى اقول هذا تنصيص منه
 على كون التي تعدد الحروف مطلقا بل تعدد هجاءها
 فقط كما هو الظاهر من قوله فانك اذا قلت اه هذا مع
 ما فيه مخالف للعرف والاستعمال ثم ان كتابة الحروف
 بدون الوقف ليست على رسم الخط على ما فصل في الكتب
 قال صاحب الكشف بعد تحقيق كون التي بمعنى تعدد
 الحروف باسمها والباء فيهما التضمن معنى الايتان اي
 يوتي بها مجموع انتهى اقول التضمن ان يقصد بالفعل

قيد الاسامي عن التبعي لا يقتضي ذكر الحروف في تبييت
 الحروف باسمائها بل ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول به
 الصريح التجريد ايضا وليس كذلك ولم يذكر بعضهم يمكن
 ان يكون معنى التبعي تعديدا خاصا يتعلق بالحروف و
 الاسماء لكنه ما اخرجنا عن مفهومه وان كانا لا نرى
 فلا بد من ذكرهما كما ان الفيض كثره خاصة متعلقة بالماء
 فلا حاجة الى التجريد عند ذكر الحروف والاسماء كما في ذكر
 الماء والفيض انتهى قول لما كان كل واحد من الفاعل
 والمفعول به الصريح امرا لا نهنا حيث لا يجوز انفكاكهما
 عن فعلهما حقيقة او حكما حكما بان تقييد الفعل بهما
 انما يحصل من لزوم ذكرهما معا وانما اخرجنا عن مفهومه
 فكان الواضح لم يعتبر دخولهما في مفهوم الأفعال لعدم
 الاحتياج اليه بسبب حصول التقييد من اعتبار لزوم ذكرهما
 لذكر فعلهما بخلاف سائر المفاعيل لانها لما لم يكن امرا
 لغيرها لا فعالها ولم يكن ذكر الفعل لزوما لذكرها
 حكما بان ما هو لازم للفعل منها داخل في مفهوم الفعل
 الملزوم له من غير حاجة الى ذكره وتقييد الفعل به انما يكون

ولهذا لم يذكر الفاعل والمفعول به
 في الكلام التبعي
 ولا يمكن تركها الاستغناء

الا انه قد يكون الفعل
 فخصوا بتدبير بعض
 الفاعل والمفعول به كالاسماء
 لا يقتضي دخوله في مفهومه

بسبب اعتبار الواضح انه داخل في مفهومه اذ لو اعتبره
 لما حصل التقييد بدون اعتبار لزوم ذكره لذكر الفعل
 فمن تحقيقنا هذا تبين ان ذكر الفاعل والمفعول به لا يقتضي
 التجريد لعدم دخولهما في مفهوم الفعل وان ذكر سائر
 المفاعيل الاخرى للفعل يقتضي التجريد لدخولها في مفهومه
 وفي اكثر النسخ للفاضل الشريف الجرجاني بعد نقل كلام
 الفاضل التقنازي في بصيغة التمرير وفيه بحث لان
 التبعي لو كان معنى عد الحروف مطلقا لكان البأصلة والتم
 على قياس قولك عدت الحروف باسمائها فالجواب
 اذا عدت ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تبييها ماد
 عليه قوله فيما سيجي وان اللفظ بها غير متجهات الى
 بطائر وعلى هذا قولك تبييت الحروف معناه عدتها
 باسمائها فلا يتعلق به البأصلة وآلة ولا يقال تبييتها
 باسمائها الا اذا جرد التبعي عن التقييد بالاسماء وجعل
 بمعنى عد الحروف مطلقا او ضمن معنى الاثنان اي اتيت
 باسماء الحروف متجيبا اياتها وكلها خادمة لاصل
 فجار الحمل على الثاني وان كان الاول اظهر وأما قوله

وسئل في سؤال جليل طالعته هذا الكلام
 ولقد سئل في سؤال جليل طالعته هذا الكلام
 وخطيبا في دفعه بتحقيقه على ما يقتضيه المقام
 فقلت بالادع جازي سلك التجريد والرقم
 ومرت كل ما جرى به العادى وجدت شئ
 منسوبة الى بعض الفضلاء فكتب هو بين
 على نداء كذا قال القائل وقد ورد في مفهوم
 ما مرزاه حجاب غيبه خول الحروف في قوله
 التبعي بطريق الشبهة دون النظر في خلاف
 باسمائها فالجواب عن الحروف في التبعي قلنا
 فان قيل الاول وشبهة اللغة ان معنى تبييت
 بشروطه اذ هو من اهل اللغة ان معنى تبييت
 ما في ذراع من اسمائها ولم يجز تبييت
 الحروف عدتها باسمائها ومع ذلك باسمائها
 باسمائها من غير ذكر الحروف في التبعي انتهى
 باسمائها من غير ذكر الحروف في التبعي انتهى
 كما بان الحروف باعتبار الشبهة اهل بيان في
 الشبهة باسمائها بالتصريح حيث اهل بيان في
 ولا يخفى ما فيه من التصريح واسئله في
 عدم انفكاك لفظ الحروف ووجوب لزوم ذكرها
 عن افعالها كونها معتبرة في مفهومها بطريق
 مع افعالها كونها معتبرة في مفهومها بطريق
 الشبهة لا بالشبهة فعلى هذا لا يخفى
 في اندفاع الحكم ما قاله من الجواب كما لا يخفى
 على ذوي الادب بسبب

مجهولة فعناه مجهولة مسمياتها ويشبهه قول المصنف
في أن قمرت متجاة إذا حمل على أن المعنى قمرت الأسماء
متجيات مسمياتها ومع هذا لا احتمال لوجوب الجزم بكونه
لا يقال رعا محمل تهجيت الحروف باسمائها من قبيل البصرة
بمعنى فلا حاجة إلى ما ذكرتم من التجريد والتضمين لأنها
نقول هذا على تقدير صحته مخالف للظاهر أيضا بعيد
عن مناسبة المقام فلا جرمعه عن ارتكاب التضمين انتهى
يعني أن كون الباء صلة والة ليتيجي بدون التاويل
مبنى على كون التبعي معنى تعدد الحروف مطلقا وليس كذلك
بل هو تعدد الحروف باسمائها فنقولنا تهجيت الحروف
باسمائها محتاج إلى أحد الأمرين ما التجريد على تقدير كون
الباء صلة والة كما قاله وأما التضمين فلا وجه لقصر الباء
على الصلة من دون التضمين وأما قول صاحب الكشف مجهولة
فحمل على كون معناه مجهولة مسمياتها الحروف فعلى هذا
الظاهر من قوله لا يقال إلا أن من قبل العلامة الفتا
على تقدير تسليم كون القيد معتبرا في معنى التبعي ليطرأ
على خطئة صاحب الكشف كون التضمين غير محتمل هنا

على مقتضى السباق والسياق قال السؤال أن كون الباء
صلة والة لا يقتضي أحد الأمرين المذكورين بل هو من
قبيل البصر بالعين بأن يكون بها صلة ليتيجي من غير تجريد
أو تضمين لأجل التأكيد ودفع توهم المجاز فلا حاجة
إلى العمل على التضمين ههنا فينطبق الجواب بأنه على تقدير
صحته مخالف للظاهر بعيد عن مناسبة المقام أيضا
فلا منع معه عن ارتكاب التضمين ولا محتمل أن لا يكون
السؤال من قبل الفتا في بل يكون سؤالا من قبل سائل
كما أن من كان ناشيا من الكلام السابق بره الأختلافين
المذكورين بأن يكون تهجيت باسمائها من قبيل البصر يعني
لأن التجريد والتضمين فعلى هذا يلزم أن يقول الجواب
فلا جرمعه عن ارتكاب التجريد والتضمين اللهم إلا أن يكون
أو التجريد مقدرا أو يكتفي بذكر أحد الشقين ولم يعكس
لكون التضمين مقصودا أصليا في الكلام ولا يخفى بأنه
من بعد في هذا المقام ثم إن فيما ذكره الفاضل الشريف
بحث أما أولا فلا بد في هذا الكلام احتمالا آخر وهو أن يكون
الباء في الاستدانة الصعبة والمعينة على ما قلناه

الكشف عن الخواشي في تفسير قوله تعالى وفي نبي محمد
وقال هو حسن فعلى هذا يكون تقدير الكلام الفاظ التي تسمى
المسميات الملتبسة بها دأما حذف المفعول وأقيم الطرف
مقامه لدلالة الباء على الاستدانة فلا يكون الباء صلة
وآلة للفعل كما قاله التفنيز في حتى يلزم التجريد والثبات
ولا متعلقه لفعل مضى كما قاله صاحب الكشف حتى يلزم
ارتكاب التضمين وفيه فائدة لطيفة ليست في سائر الآيات
وهي الإشارة إلى كون المسمى خرا من الأسم مستديم المصاحبة
كما لا يخفى وتحتل أيضا أن يترك القيام مقام الفاعل الكلية
وينزل تسمى منزلة اللازم على خوف أن يعطى ومنع يفعل
الاعطاء والمنع فيكون المعنى يوجد التسمى ويقع بسببها
أو باستعانها على حمل الباء على السببية والاستعانة
لكن فيه كلام لأنه على تقدير صحة كونه مجرد تصحيح الصلة من
غير حالة مقتضية من الاعتبارات المعانية تكلف بارد
ومخالفة لظاهر فلا يلتفت إليه مع جواز الاحتمال إلى الأول
وأما ثانيا فلا نكون التجريد أظهر من التضمين ممنوع لهما
فكونها خلافا لأصل سيان بل التضمين أكثر من التجريد

نقل هذا القول إلى عن
بعض العلماء ولم أر عبارة منه
المعروف عن
منه

الوجه

ومن أن يحصى حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب
لا جمعت مجلدات وأظهر منه لعدم اقتضا حذف المفعول
بلا واسطة وإقامة المفعول بواسطة الحرف مقام الفاعل
فلا وجه لقوله وإن كان الأول أظهر من الظاهر في قولين
قال ولو سلم أنه في اللغة أيضا مقيد بقيد الأسماء
فيحمل قوله تسمى بها على التجريد عن التقييد دون التضمين
لأن فيه ارتكاب خلافا لأصل في موضعين أحدهما
التضمين والآخر جعل مفعول بمعنى مفعول مسمياتها والأول
وإن كان واردا في الكلام لكن الثاني مما لا دلالة للفظ
فيكون سهوا بلا مزية انتهى لأن ما ذكره جعل مفعول بمعنى
مفعول مسمياتها غير لازم من التضمين بل من تصوير صاحب
الكشف فهو لا يقتضي أظهرية التجريد على أن الحكم يكون
التضمين سهوا بلا مزية لأن ما ذكره على تقدير التسليم
يدل على كون التجريد أظهر وأولى من التضمين لا على
كون الحمل على التضمين سهوا كما لا يخفى وأما ما قاله عن
دلالة اللفظ على التقدير المذكور فغلط فاحش إذ دلالة
الكلام والمقام على التضمين كالتجريد وكذا دلالة كون

بمعونة المقام كمن لا يدر من الظاهرية التجريد
من التضمين أيضا بل يلزم
كما لا يخفى

الاسماء غير مبهمة على التقدير المذكور حسبما وقع في عبارة
 الكشف ظاهرة لا يقبل المنع كما لا يخفى ثم ان المولى المذكور
 استدلك على عدم دلالة اللفظ على المقدر المذكور وعدم
 استقامته لعدم استقامة نظيره حيث قال فيما نقل عنه
 فانك اذا قلت ابتداء اللفاظ التي يوتي بها مبهمة واد
 مبهمة مسمياتها لم يستقم قطعاً لانه نظيره اذا قلت زيد
 قائم وارادت زيدا بوجه قائم فكيف اذ لم يذكر هذا القول
 بل اريد لا يقال اليه من قوله يتهيج ومنه الى هذا المعنى
 انتهى قول لا يخفى على الفطن ان هذا مجوبة لا يصدر عن
 عاقل فضلا عن مثل هذا الفاضل اذ لا مناسبة بين القولين
 حتى يكون احدهما نظير للآخر لان زيدا قائم جملة
 صحيحة غير محتاجة الى تاويل فلا وجه لارتكاب تقدير
 ما يقتضي تغير الجملة والمعنى بخلاف ما نحن فيه اذ ليس
 هو كذلك لان عدم كون اللفاظ مبهمة ظاهرة لا
 احد فيحتاج الكلام الى تاويل وتقدير شيء يصح البتة
 فظهر الفرق بين القولين لوجود القرينة في احدهما دون
 فلا وجه لتفسيره بقولنا زيد قائم وكذا لا وجه لقوله فكيف

اذ التقدير

اذ التقدير في كلام صاحب الكشف ونون المص وعبارة مبهمة
 موجودة في كلام صاحب الكشف كما لا يخفى فان قيل
 التضمن سماعي يتوقف على السماع فالحمل على التضمنين
 ههنا بدون السماع مشكل قلت معنى كونه سماعيا
 على ما حققه بعض المحققين كون اصله سماعيا لكن لا
 وقوعه في كلام العرب وسماعه عنه جازا ليراده
 في كل كلام على القياس من قال يكونه سماعيا يريد به توقف
 اصله على السماع لا توقف ليراده في كل كلام فلا شك
 ههنا ان الظاهر من قول الفاضل الشرفي على تقدير صحته
 منع صحة جعله من قبيل ابصرة بمعنى اي من قبيل التاكيد
 والصرح بما علم اولاً لنكته مع صحة نظيره من المثال المذكور
 لا منع صحتهما مع الفرق بين المثال وبين ما نحن فيه
 لما ان فيه مانعا وهو كون باسماها تكرارا واحدا ولفظا
 محضا بسبب اطراد العرف واللغة في كون التبري بمعنى تعاد
 باسماها وكون القيد المذكور دالا في مفهوم التبري بطريق
 الشطر كما سبق بخلاف ابصرة بمعنى لاحتمال ان لا يكون
 متعلق الا بصار ميم حقيقة لعدم اطراد استعماله فيه

وان اراد بعدم ذكره عدم ذكره في قول المص
 كما هو الظاهر من عبارة فهو لا يتوقف
 على ان المثال او الفاعل الذي يقدر
 انضمنا جميعا ليدل على وجود بل هو
 لازم ومنه ان التضمنين فلا وجه
 ليراده عما عند التضمنين

التصريح بما فهم ضمنا لأجل الاهتمام والتأكيد وظاهره
 إذا قيل الالفاظ التي يتهي بها لا يفهم منه ان الالفاظ
 معدودة بها بل يفهم منه ان الالفاظ مبهمة فلا يناسب
 ههنا ان يجعل من قبيل التصريح بما علم ضمنا اقول لا يخفى
 انه لا يحصل لهذا الكلام جدا اذا المفروض تسليم كون التهي
 بمعنى تعدد الحروف باسمائها وتليه يقتضي كون قوله يتهي
 يتهي مفيدا لكون لكون الالفاظ معدودة بها الحروف
 وكون هذا المعنى مضمونا منه فلا وجه لمعناه بقوله لا فهم
 منه اه فالوجه في كونه مخالفا للظاهر بعيدا عن مناسبة

ان المقام مقام بيان كون الالفاظ
 المذكورة اسما للحروف فهو مقام
 التعريف فيكون المناسب كون
 القيد تاسيسا معيد للفائدة
 لا تاسيسا معيدا

المقام هو رجحان الوجهين اولين تاسيسا لا تأكيدا لمخضا
 بخلاف هذا الوجه لانه يقتضي كون القيد تأكيدا لمخضا
 فيكون مع جواز الاولين مخالفا للظاهر بعيدا عن مناسبة
 المقام ثم ان وجه استدلال الفاضل الشريف على كون
 قيد الاسامي داخلا في معنى التهي بقوله صاحب الكشف
 هو تغيير المص عن متكلم الحروف فانفسها بالالفاظ وتغيير
 عنها بعبارة غير متبجاة اذ لو كان التلطف بالحروف فانفسها
 متبجيا لما قال وان الالفاظ بها غير متبجاة اذ حق التعبير

ان يقال

ان يقال وان التهي بانفسها لا يحل بطائل كونه أحقر
 وافيد كما قال به قبيل هذا فلم لفظ التهي بالآخر الف حيث
 لم يقل لفظ الالفاظ بتغيرها على ان الالفاظ بالاسماء يصير
 متبجيا اليه ولو كان الالفاظ بانفس الحروف متبجيا أيضا
 لقال ههنا ايضا وان التهي بالحروف فاعترض بعض الافاضل
 عليه بانه غير محكم لجواز ان يراد بقوله غير متبجاة تأييدها
 نخذ في المسئلة بقرينة المقام وكذا اعترض من قال يقول
 يكون معنى التهي تعدد الحروف مطلقا لا يقول بأولوية
 دلالة ما يهي على ما ذكر من دلالة قول المص ههنا الالفاظ
 التي يتهي بها على كون التهي بمعنى تعدد الحروف مطلقا اذ
 يمكن ان يقدر في الكلام ههنا بالاسماء اه ناس من عدم التدبر
 في وجه الاستدلال اذ الاستدلال بجميع القول المذكور
 لا باطلاق متبجاة فقط حتى يفيد تقييدها بالاسماء على
 ان اولوية دلالة ما يهي على ما ذكر من دلالة قول المص
 ههنا ظاهر بحيث لا يقبل المنع اذ تاويل القيد الموجود
 يحمل الكلام على التجريد والتفمين الغير المحل من الكلام
 اولى من التقدير الذي لا يصار اليه الا عند الاحتياج اليه

لتخلص الكلام عن السهو والخلل قال بعضهم ولا يخفى ان
المفهوم من كلام صاحب الكشف ان يكون الاسم مجهول دون
المسميات واما تعريف المحقق الشريف للضمين فامر آخر غير
ما استفاد من عبارة صاحب الكشف مع انه يرد عليه انه
لا يخلو عن ركابة ما فانه يصير محصل المعنى اللفظ الذي يوتي
بها حال كونها عند تعدد حروفها المسميات باسمائها اسماء
سمياتها الحروف انتهى قول في بحث اما اوله فلو انه وان
كان المفهوم الظاهر من عبارة صاحب الكشف كون الاسماء
مجهولة لكن عدم احتمال كونها مجهولة في نفس الامر وظهور
من الكلام بقربنية المقام قرينة صارفة الى اعتبار الخلف
فلا وجه مع الاختلال المذكور ووقع تشبيهه في عبارة
الزمخشري لحمل قوله مجهول على السهو ولا يخفى واما ثانيا
فلو ان الركابة فيه اما ان يكون بحسب التركيب واما بحسب
المعنى من حيث اخذ الاسماء والمسميات قبل قوله اسماء سمياتها
الحروف فكلاهما ممنوع اذ لا يقتضي التضمين بتقدير التركيب
المذكور في كلامه المصطلح بل يقتضي كون ماله مندرجا في الكلام
كما لا يخفى على ذوي الالفهام فلا ركابة فيه من حيث التركيب

والمعنى على ان اخذ الاسماء والمسميات في التركيب المذكور
لا يقتضي التصور الى سماء والمسميات بوجه مادون قصور
الذي يفيد قوله اسماء سمياتها الحروف فلا يوجد
الركابة من جهة المعنى كما لا يخفى ومن الغريب قول من قال
في هذا المقام على ان ذلك صحيح ايضا وان كان معنى التخييل
عد الحروف باسمائها الوقوع مثل ذلك في مواقع من الكلام
الذي يحجز ببلوغته مصافح الخطباء كقوله تعالى وما
من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه انتهى
لا يخفى ان الفاضل الشريف لم يطعن الفاضل المحقق
بعد جواز تعلق الباء بـ حي على كونه صلة بل بحال قوله
مجهول عما السور وحصه يكون الباء صلة من غير تضمين مع
جواز ارادته ههنا كالتجريد بلفظ فرق فلا معنى لقوله على
ان ذلك صحيح ايضا قال بعض الفضلاء في القاموس الجاهل
تقطيع الكلمة بحروفها وفي الاساس المجاهد تعدد الحروف
فعلى هذين معنى قوله يتخي بها تقطيع الكلمة بحروفها
بسيما او تعدد الحروف بـ بيها بـ لا احتياج الى تجريد
عن بعض المعنى واعتبار زائد في المعنى وتضمن معنى

ان الركابة من جهة المعنى انما يكون
من جهة انها تكون المركبات اسماء
بالحروف الباطنية قبل ورود
قوله اسماء سمياتها
الحروف مثلا

بـ

عصا

الاثنان اي يوتي بهما ٢ مبحوة أنتى اقول في جت من وجوه
 اما اولاً فان حمل التبعي ههنا على السجاء بمعنى تقطيع الكلمة
 ليس كما ينبغي اذ الظاهر من الباهرنا الآلية دون السببية
 وتقطيع الكلمة لا يكون بالالف لفاظ التي تعدد الحروف
 بها اي الاسماء بل بالحروف التي هي مسمياتها كما اذا قطع ضرب
 مثلاً بان يقول ضربه به من غير فصاح الهاء كما يدل
 عليه تقييد التقطيع بالحروف ولما حمل البأني بها على
 السببية بتقدير كون المعنى تقطيع الكلمة تحريفها
 بسببها مع كونه خلاف الظاهر فريك لا يجوز العقل
 مع جواز الحمل على التجريد والتضمين ولين لم جواره
 فلا يناسب ههنا ايضا ان المصنف يبدد بيان تسمية الحروف
 بالالف لفاظ التي تعدد الحروف بها كما هو الظاهر مما سيأتي
 من كلامه كقوله اذا تبحية وقوله موقوفه كاسماء الاعداد
 فيقال الف لاف ميم فلا وجه لحمل التبعي مع جوار كونه
 تعدد الحروف على التقطيع كما لا يخفى على ذي سكة سليمة
 على ان المصنف يذكر في الاساس كون التبعي بمعنى التقطيع
 لا في بيان معناه الحقيقي ولا المجازي فحمله على التبعي

الواقع في كلامه على التقطيع ما لا يناسب المقام كما لا يخفى على
 ذوي الافهام ولما ثانياً فلا نكون محجاً بكلام
 تقطيع اللفظ بحر وفه لا يقتضي كون تبعي بمعنى
 يقطع اذ يجوز ان تختص هذا المعنى بالثلاثي وان
 لا يستعمل في غيره وايضا يجوز ان يكون السجاء الذي
 بمعنى التقطيع اسما له لا مصدر محجوت اللفظ ولم هذا قال
 صاحب القاموس بعيد هذا وجهيت الحرف وتبحية ولم
 يقال محجوت اللفظة ولم يسمع من اهل اللغة محجوت
 اللفظة وتبحيتها اصلاً فلا يكفي ما نقله من القاموس
 فيما ادعاه بل لا بد من الدثبات بصرح النقل في التبعي ولم
 يثبت واما ثالثاً فلا ن التبعي على تقدير تسليم كون عبارة
 جميع الاسماء مثل ما نقله من غير تقييد بتقييد الاسماء
 عن تعدد الحروف باسمائها واطلاق اللغة محمول على ترك
 القيد لتقرر على ما يدل عليه النقل عن الحواشي والعرف
 المطرد كما ذكره صاحب كشف اللهم ان يحمل ما في الحواشي
 من قيد الاسماء وما قاله المصنف مما سيأتي على كون التبعي
 مقيداً بحسب العرف والعادة لا بحسب اصل مفهومه

على ما هو الظاهر من كتب اللغة لان وظيفة بيان اصل
الاشياء ومفهوماتها ولو كان القيد داخل في مفهوم
الشيء لم يملوه فيها كما لا يخفى فليست امل لان فيه محالة
ثم قال ذلك البعض والسيد ادعى ان التبعي تعديد الحروف
باسماؤها فلا بد في ذكرها من تضمين او تجريد لكن سيد
في ذلك عبارة الكشف فيما بعد اللفظ بها الى الحروف
غير متجهة لا يحل بطائل فان المراد غير معدودة باسمها
لا غير معدودة مطلقا وليس السند يقاوم بيان كتب
اللغة انتهى قوله لا يخفى ان كتب اللغة ليست بقرحة
في عدم دخول قيد الاسماء في مفهوم التبعي اذ لا يلزم من
البيان للتقيد التصريح بخلافه في يجوز ان يكون عدم البيان
لظهور دخوله في مفهومه لا لعدم دخوله فيه فينبذ
تجوز ان يكون ما ذكر الشرف دليلا على ما عاه مفصلا
لما اجمله ارباب اللغة سيما اذا كان التصريح في الحواشي
كما ذكرناه انفا في هذا بين ايضا ما في قول البعض الاخر
حيث قال لا يخفى ان عبارة الأساس لا يدعى على اعتبار اسماء
في التبعي وتعدد الحروف الى اذ الاستدلال ليس بعبارة

تبعي

عصام الدين

سعد الدين

الاساس

الاساس حتى يضره عدم دلالة عبارته على مدعاه فلا
يمكن الجواب عنه الا بالنقل عن ائمة اللغة في عدم اعتبار
قيد الاسماء وكذا ظهر ما في قول من قال ما ذكره من الطعن
مبنى على ما ذكر في الحواشي واما ما نقل عن كتب اللغة
المعتبرة كالا اساس والصحيح فوافق لما حققه
سعد الدين فلا وجه للطعن في قوله مع رصانة مبناه
انتهى اذ رصانة مبناه انما تكون اذا كانت كتب اللغة
نصا فيما قاله ومخالفا لما في الحواشي وليس كذلك كما مر
تحقيقه قال بعض العلماء واما قول صاحب الكشف وان
اللفظ بها غير متجهة فليس مبناه على اللغة بل على
العادة والاستعمال بدلالة قوله سابقا على ذلك
القول واستمرت العادة من تبعي ومتي قيل
للكتاب كتب كيت وكيت ان بلفظ بالاسماء وهو لا
ينافي كون التبعي في تعدد الحروف وتقطيعها عليه
نحو قوله في ان قمرت متجهة انتهى قوله هذا كلام
ناش من عدم الوصول الى اللب ومن قلة التدبر والتدبر
لان ما ذكره لا يكون محجة بل هو حجة عليه اذ لو لم يكن



التقدير معتبر في مفهوم التبعي لما قال متى نهجت بدون
قيد الاسماء اذ معناه متى عدت الحروف باسمائها
وما قاله من استمرار العادة فمحمول على مجموع التلفظ
باسمائها والكتابة بانفس الحروف لا على كل واحد منهما
على جهة فلا يستقيم الاحتدال به على كون اعتبار
التقدير بحسب العادة على ان العادة لا تنافي كون التقدير
معتبر في اللغة ايضا بل العادة تكون دليلا على اللغة
ما لم يكن في اللغة ما يخالفها وهرنا كذلك حيا قاله
بعض المحشين وتخللف تعددها في الاساس على
تعددها باسمائها على حذف المفعول بواسطة اتما
على تبادله بناء على استمرار العادة قال بعض الفضلاء
يقال هجوت هجوا او هجاء او هجيتها تهجيه وتهجيتها
تهجيا كلها بمعنى واحد وذلك المعنى هو تعدد الحروف
باسمائها فاذا اردت تقدير هذه الحروف وهي
دع مثلا قلت جيم العين فتعديدهن الحروف
بالاسماء هو التبعي كما اذا كان اشخاص من الناس لهم
اسماء كن يدعروا بكن مثله او تريد تقدير تلك الاشخاص

فاما تعددها بذكر اللفاظ الموضوعه لها فاذا قلت
زيد بكر عمر وقد عدت تلك الاشخاص باسمائها انتهى
اقول فيه بحث لان ما اورد من الاستدلال على كون
التبعي تعدد الحروف باسمائها ليس تاما اذ لا يصح القياس
على تعداد الاشخاص وسائر الاعيان باسمائها كما
في زيد عمر وبكر فرس ثوب لم لان المسمى في سائر
الاعيان ليس من اللفاظ كما سميها فلهذا يمكن عددها
بالاسماء اذ لا يمكن العداد بالتلفظ فلهذا في اسماء الحروف
لان الحروف اللفاظ كما سميها فيمكن تعدادها باسمائها
كما في ضرب به فلا وجه لقوله كما اذا كان اشخاصا
نعم يمكن ان يقال لما كان للحروف اسماء كالا عيان
تعدادها بتعدادها باسمائها لكن لا يكون هذا دليلا
مستقلا بل بانضمام العرف فارجع الى العرف كما استدل به
صاحب الكشف اللهم الا ان لا يريد بقوله كما اذا كان
من الاشخاص الاستدلال بكون التبعي تعدد الحروف
بل مجرد التنظير وفيه بعد كما يخفى **قول** اسماء
مسمياتها الحروف لبسوطه التي منها ركبت الكلم

او جز البضاوي هذه العبارة تحذف كلمة المبسوطة لعدم
 افادتها فائدة زائدة في بيان المقصود وقيل وليس بذلك
 اذ بدون ذكر المبسوطة توهم العيان انها اسماء للحرف
 باعتبار وقوعها في الكلم فتدبر قول الظاهر ان المقام
 يدفع الابهام المذكور في الكلام وان قوله التي تنجيها
 دليل على ان كونها اسماء لها ليس باعتبار وقوعها في
 الكلام كانه يخفى على ذوالالف ذهابه على انه لا يمكن كون ذكر
 المبسوطة مفيدا لدفع التوهم اذ التوهم ناشئ من التقييد
 بقوله التي ركبت منها بعد ذكر المبسوطة فيجوز ان يكون
 ذكرها باعتبار كونها مبسوطة قبل التسمية فعلى هذا
 لا يندفع الابهام الا بحذف قوله التي ركبت **قول**
 فقولك صا د اسم تسمى به ضم من ضرب ذات التسمية
 ههنا بمعنى لذكر مطلقا قال الفاضل الشرف وغيره
 نذكر من قولك سميت زريدا اذ اذكرته **قول** ظاهر شعرك
 هذا القول منقول عن ركبت اللغة لكنه لم اظفره في كتب اللغة
 الا ان في الاساس وذهب اسم في الناس ذكره ونظمت
 تجوز ان يكون مبنيا على بناء الفاعل بلفظ الخطاب كما هو

لا يخفى ان يكون المناسب ان يذكر منها
 بعد قوله ركبت مما ذكره البضاوي
 المحصن المفهوم من تقديمها غير مقتصد منها
 ان المقصود بيان تركب الكلم منها الا ببيان
 اذ المقصود بيان اذ لا ينحصر في
 حصرت تركبها من المادة والهيئة اولا في
 فيها التركيبات الكونية منها فقط
 كمن ادعاء المحصن فيها تركبها فقط
 اجزاء الكلم كان الكلم الحرف المبسوطة
 ولهذا قال صاحب الكشف التسمية
 التي من عناصر الالف على التي منها
 من تركيب الحروف المبسوطة التي منها
 ركبت الكلم الحرف الالف على هذا يكون
 لا يخصار جميع اجزاء الكلم فعلى هذا يكون
 المحصن صحيحا كما لا يخفى من هذا

المناسب

المناسب اذا تهجئة وتجوز ان يكون مجهولا بلفظ الخطاب
 الغيبة على تقدير كون ضه قايما مقام الفاعل ومقتصر
 على كونه بلفظ الخطاب فقد قصر وهو من التسمية بمعنى
 الذكر على ما قاله ثقاته المحققين ولا يحتل غير وقيل
 من التسمية بمعنى وضع الاسم كما هو التبادر من التسمية
 وليس كذلك لان وضع هذه الاسماء للحروف ليس في وقت
 التسمية فلا معنى لتعليق الوضع بالتسمية كذا قال بعض الفضلاء
 ثم قال ولان تسمى بلفظ الخطاب وانت لا تضع ضا
 باناء ضه انتهى **قول** فيه بحث اما اوله فانه كون
 تسمى بلفظ الخطاب ليس بواجبا سبق فلو يكون الدليل
 ثانيا انه يقبل المنع كما لا يخفى واما ثانيا فلو ان ماله نزع
 الى الدليل السابق اللهم الا ان يكون الغرض مجرد تغيير
 الأسلوب فلا وجه لعدم دليله اخر قال المولى الفاضل
 التفتازاني هي من التسمية بمعنى ذكر الشيء بالاسم انتهى **قول**
 فيه بحث لان التسمية بمعنى ذكر الشيء مطلقا لا ذكر بالاسم
 ولذلك قالوا هي بمعنى الذكر من قولك سميت زريدا اذ اذكر
 ويؤيد زيادة به في قول المصنف انه على ما قاله تحتاج هذه **الكلام**

سنان العجم
 شيخنا الميرزا

خطيب زاده

الى التجريد ايضا فلا يكون وجه في زيادة به ولهذا فصر
 غير مطلق الذكر والضمير في تهجته راجع الى ضرب ^{تهجيت} أي
 حروفه كذا قال المولى الفاضل الشريف يعني أن تهجي ضرب
 لا يكون إلا بتهجي حروفه إذا التهي أنا هو تعدد الحروف
 فيكون اسناد التهي اليه اسنادا مجازا قال الشيخ ^{الفاضل} المولى الذي
 قيل إنه راجع الى ضاد وقل الى ضه وقل الى ضرب وهو ^{الواضح}
 انتهى أقول الظاهر من كلامه جواز رجوعه الى ضاد و
 عند وإن كان غير واضح وليس كذلك أما الأول فلأن
 الضاد ليس بتهجي بل المتبهي ^{الفضل} أنا هو التسمية كما قال بعض
 وأما الثاني فلا أنه لا يمكن أن تهجي الحرف الواحد إذا التعد
 يقتضي التعدد كما هو الظاهر ما سبق من تحقيق معنى التهي
 اللهم إلا أن يراد بالضاد سماه اعني ضه ويراد بتهجها
 تعدد هاء مع سائر الحروف باسمها ولا يخفى أن هذا تكلف
 بارد لا يصار اليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة منها ^{جواز}
 رجوعه الى ضرب بدون التكلف المذكور مع كونه ضرب
^{باب} نهما قال بعض الفضلاء والضمير من تهجته عايد الى ضه
 يعني إذا أردت أن تذكر ضه من ضرب تقول ضاد لأن

باب بردى

باب العجم

لوق

طريق ذكر الشئ هو ذكر لفظة الموضوع له وكذا في غير أقول
 لا يخفى على قوله وكذا في غير إذا اختصار طريق ذكر الشئ
 بذكر لفظة الموضوع له أنا هو إذا كان الشئ المذكور غير اللفظ
 وأما إذا كان لفظا فيجوز أن يذكر بنفسه ايضا ثم إن ذكر
 حرف واحد باسمه ليس تهجي بل هو ذكر الحروف باسمائها
 فرجوع الضمير الى ضه محتاج الى تاويل الذي ذكرنا أنفا
 كما إذا رجع الى ضاد باعتبار سماء فلا فرق بينهما في قبا
 الى التاويل في رجوع الضمير اليهما فلا يحسن ما قاله بعد
 يجوز رجوعه الى ضه فلا يحسن أن يقال ضمير تهجيت
 عايد الى ضاد أنا هو وقد روي في هذه التسمية
 لطيفة أنه هذه جملة مستأنفة ابتدائية اتى بها البيان
 لاحوال مطلقا ويؤيد ما وقع في بعض النسخ من قوله و
 بالأم ومن قال أنه حال ماد عليه قوله اسماسميتها
 الحروف لم يصب ذلك حاجة الى جعله حالا ولا وجه
 لبعده بين الحال وصاحبها كما لا يخفى قال المولى الفتازي هذه
 إشارة الى ما دل عليه اسماسميتها كذا واسمان كذا انتهى
 يعني أن هذه ليست بإشارة الى مصدر تسمى المذكور ^{قيل لها}
 بل المقصود

هذا أولى استدلاله الفاضل الشريف حيث قال
 لأن المقصود بيان غاية تلك اللطيفة في أسماء
 الحروف مطلقا في أسماء الحروف المخصوصة
 انتهى أن يعنى أن يكون اللفظ
 الى التسمية المطلقة في ضمن
 المخصوصة فلا يكون
 ماد كونه مثبتا
 بالمقصود

لان اللطيفة في وقت التسمية بمعنى وضع الاسم في وقت
التسمية بمعنى الذكر التي هي مصدر تسمى بل هي اشارة
الى جميع ما دل عليه الكلام السابق الذي ذكرنا فيه ما يدل
على التسمية بمعنى وضع الاسم مثل اسماء واسمان وغيرها
ما يدل عليها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يضم قوله صاد
الى قوله اسمان لكذا كما قال بعض الفضلاء قلنا انما لم
يضم اليه قوله صاد اسم اكفا بذكر اسمان وانما لم يعكس
مع انه الاولى لتقدم قوله اسم لعدم الاعتناء في دلالة
على التسمية كدلالة اسماء فلا حاجة الى تفرجه ولقد
احاطة ما في الكلام مما يدل على التسمية بذكر ما في الكلام
واخره وما ذكرناه ظهر ان مراد الفاضل التفاتنا في كون هذه
اشارة الى جميع ما يدل عليه الكلام من التسمية العامة و
فلا يتوجه عليه ما قاله الفاضل الشريف من انها ليست
الى ما دل عليه قوله اسم وقوله اسمان لقوله به لان المقصود
بيان رعاية تلك اللطيفة في اسماء الحروف على الاطلاق اه ان
مراد التفاتنا في الاشارة الى التسمية التي يدل عليها مجرد اسم
واسمان حتى يرد عليه ما قاله نعم يجوز ان يكون مراد

اللطيفة

اللطيفة

الشريف مجرد دفع توهم كونها اشارة الى التسمية التي يدل
عليها قوله اسم واسمان فقط لا الرد على التفاتنا في كونه
بعيد جدا قال بعض الفضلاء الاول ان يضم معه
قوله صاد اسم ايضا بل ان يترك الجميع لان المقصود بيان
في تسمية مطلق الاسماء التي هي بها اللهم الا ان يقال
التسمية مذكورة في ضمن تسمية الاسماء المخصوصة فهو
المشار اليه انتهى اقول قد ظهر مما ذكرناه انه لا حاجة الى ضم
بطريق المذكور مع اسمان ولا حاجة الى اعتبار مطلق التسمية
في ضمن تسمية الاسماء المخصوصة نعم يرد عليه ان الاولى
ان يترك غير اسماء ويقول كما قاله الفاضل الشريف لخص
المقصود به فلا حاجة الى الاشارة الى ما في ضمن غير لكنه
اراد حملها على الاشارة الى جميع ما يتفاد من الكلام المتقدم
وان جاز الكفا بالاشارة الى ما في ضمن اسماء فقط و
جوز الاشارة الى ما في ضمن قوله تسمى به بان قال كما انه
يدل على التسمية بمعنى الذكر يدل على التسمية بمعنى وضع
الاسم لانه انما يصح ذكره بالضاد لانه موضوع له انتهى
اقول هذا امر غير محتمل على هذا التقدير يلزم ان يكون

اللطيفة

اللطيفة

صدر الغير من اجزاء الاسم بالوحدة الاعتبارية التي
يعد بها الشيء المركب واحدا فنال هذا التركيب يمنع
الصدارة ونظيره بعض الحروف المعينة المركبة من الحروف
المبينة كربت لا حيث يقال انها يقتضي صدر الكلام مع
كونه غير واحد حقيقة فلا وجه لقوله اذ جعل الشيء
قول وهو مروف وحادان والاسامي عدد حروفها
مرتبة الى الثلاثة قال بعض الفضلاء وقد حمل الجملة الاولى
على الحالية والثانية مع تقييدها بقيد في قصد المسمين
على العطف على الاولى وقد اندفع بهذا التقرير اشكال
صعب لم ارا حاد حوله ايرادا ودفعاه وهو ان
من كلام المصنف لو لم يكن الاسامي على ثلاثة احرف ان يكون
مقدما على الاتجاه المذكور لوجود تقدم ما في خبر لا على
ما في خبر جوابه انتهى **قول** الظاهر ان قوله وهو مروف
وحدان جملة معترضة بين الشرط وجوابه على اعتراف
الثانية ايضا اعني والاسامي اه على العطف على الاولى
او على استقلالها وتقدمها على هو الظاهر من تقرير اكثر
المخنيين فعلى هذا لا يتوجه الاشكال حتى يحتاج في

في اندفاعه الى التقييد المذكور اذ ع لا يكونان قيدا لما
في خبر لما حتى يلزم تقدمه كون الاسامي على ثلاثة احرف
على ما في خبر جوابه على ان الاشكال انما يتجه على تقدير
كون الجملة الاولى الحالية وعطف الثانية عليها على ما سبق
فهو غير لازم اذ يجوز ان يكون الاولى الحالية والثانية
اعتراضية على كون الواو للاعتراض وعلى العكس ان يكون
كلها الحالية على كون الثانية مقدرة على التداخل
او على التعدد ومع هذه الاحتمالات لا يحتاج في
اندفاع الاشكال المذكور الى التقييد المزبور كما لا يخفى
قال المولى الفاضل الشرفي وانما قال مرتبة الى الثلاثة
تلتحقا الى ما ذكرناه اي الى انها على اعداد الاوزان كما
في العرفاء من الدلالة على بلوغها الى كمال وتفرعها عن نقصان
قال المولى الفاضل المحقق وانما انزه هذه العبارة ولم
هي ثلاثة لانه لم يتبين بعد ان مثل را بان لا في امر لا وانا
يتبين فيما يلحق فذكر ان مجرد التعدد في حروف الاسامي
كاف في المقصود وروى المولى الفاضل الشرفي ان قال
وهو سهولان المحكوم عليه لما كان شاملا لجميع الاسامي

وحكم بان عدد حروف كل واحد مرتق الى الثلثة كان
 هذا خبر ما يكون الكمال ثانيا كما لو قال ثلثة واجاب عنه بعض
 الفضلاء بانه مدفع بان الحكم على لفظ بان عدد حروف
 مرتق الى الثلثة على الاحتمال لا تنصيص فيه على كونه ثانيا
 بل هذا الكلام صادق على كونه ثانيا ايضا وذلك لان
 المختار من المذاهب في انها لا دلالة لها على دخول ما
 في حكم ما قبلها لا على عدم الدخول انتهى قوله في بحث
 اما اول دلالة لا خلاف في ان الى لا دلالة لها على دخول
 بعدها في حكم ما قبلها ولا على عدم الدخول بل انها لمجرد
 الغاية فاما الدخول والخروج فامر يدور مع الدليل ^{القرينة}
 وعدمها فلا وجه لقوله لان المختار من المذاهب في انها لا
 دلالة لها الى اخره واما ثانيا فلو لا احتمال ولا ترد في
 ما بعد الى في حكم وعدم الدخول فيه بل ما الدخول وعدمه
 ان قام الدليل على احدهما والا فالصحيح عدم الدخول
 على ما صرح به ابن هشام والشيخ رضي الدين حيث قال
 اختلف في دخول ما بعد الى في حكم ما قبلها قيل يدخل اذا كان
 من جنس ما قبلها وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا

المرتب
 في

وهو الصحيح لان الاكثر عند القرينة عدم الدخول فيجب
 الحمل عليه عند التردد انتهى فظهر من هذا انه لا احتمال
 لا ترد وعند عدم القرينة في عدم دخول ما بعد الى في حكم
 على الصحيح فلا وجه لقوله بان الحكم على لفظ بان عدد حروف
 مرتق الى الثلثة على الاحتمال لا تنصيص فيه لان فيه تنصيص
 اما على الدخول او عدمه ان قام الدليل على احدهما او على
 عدمه فقط ان لم يقد دليل اصلا ولهذا قال بعض ^{المرتب}
 بعد ما قال لا دلالة في الى على الدخول وعدمه بل هما
 ناش من الدليل فعلى هذا يجوز ان يكون بعض اللفاظ
 ثانيا كما يقال فلان ارتقى الى السطح مع انه في طريقه
 اقول لا يخفى ان الظاهر من مثاله بقوله كما يقال ان تكون
 النكتة في لفظ الاحتقاء حيث لا تقتضي الوصول الى المتي
 المعين كما اذا قيل فلان ارتقى السطح بدون الى لكن كلمة
 السابق صريح في كون النكتة في عدم دلالة الى على دخول
 ما بعد في الحكم وخروج عنه لان مرتق وقد سبق الكلام
 فيما يتعلق بالي فلا غيبه ثم قال واجيب عنه بوجه اخر وهو
 انه ليس بعبارة المتن حكم بان عدد حروف كل من ^{المرتب}

وما سبب في إفادة هذا المعنى
 قول الشيخ آمل في شرح قوله
 ساقاها على ضربين فبين في التثنية
 بعضها ان ينتهي اليه عدد من حروف
 هذه الاسماء ثلثة وبعضها على
 ضربين انتهى

مرتين الى الثلثة وهو محتمل ان يكون عدد بعض الاسامي
 ثلثة وعدد البعض الاخر اثنين ولكان في باراشك
 اتي بعبارة محتملة وانت خير بان المقصود بيان اللطيفة
 في تسمية الاسامي فيجب الحكم بان عدد كل منها مرتين الى الثلثة
 كما لا يخفى مع انه يريد عليه ان نكتة الشارح قدس سره
 في ترك لفظ كل في قوله والاسماء عدد حروفها لا في ايراد
 قوله مرتين الى الثلثة على قوله وهي ثلثة وتقرير ظاهر
 الثاني انتهى قوله في بحث لان اعرقاء الى الثلثة وصف
 يمكن ان يوصف به المجموع من حيث هو مجموع ايضا بان يكون
 عدد حروف بعض افراد ثلثة وبعضها اثنين بخلاف
 ما اذا قيل وعد حروفها ثلثة لان الثلثة لا يكون
 الاوصفا للافراد فيكون كل واحد من افراد على ثلثة
 احرف ان كانت القضية مسورة او بعضها ثلثة وبعض
 الاخر مسكونا عنه فيجوز ان يكون حرفا واحدا مثلا ان
 القضية مملوءة فظهر النكتة والفرق بين قوله مرتين الى الثلثة
 وبين قوله وهي ثلثة ووجه ايراد قوله مرتين الى الثلثة
 فلا وجه لقوله مع انه يريد عليه ان ثم ان ما احتج به الى

الضعيف

الضعيف في الجواب عما قاله الفاضل الشريف ما نقله ذلك
 بقوله واجيب على ما حققناه انفسنا من عدم اقتضاء توصيف
 عدد الاسماء بالارتفاع بلوغ عدد حروف كل فرد منها الى
 الثلثة واما ما قاله الفاضل الشريف من لزوم شمول الحكم
 عليه لجميع افراد الاسامي وعموم الحكم فغير مسلم ان
 المقصود ههنا بيان اللطيفة وهو لا يقتضي عموم الحكم
 بكون عدد حروف كل منها ثلثة بل يكفي فيه بيان
 تعدد حروفها كما اشار اليه الفاضل المحقق بقوله فذكر
 ان مجرد التعدد كاف في واما ما بين منها بلوغ عدد
 حروفها الى الثلثة فانما هو لبيان الواقع فليتأمل فان
 ما قلناه توجيه بعد الوقوع للتخلص عن سهو كلام
 الفاضل المحقق ولكن القول في الحقيقة ما قاله الفاضل
 المدقق اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قال
 حذام ثم قال المولى الفاضل المحقق وزعموا ان
 لاء الثلثة لم يتجه الطريق بهذا الوجه وهو ان يكون
 المسمى صدر الاسم لانه انما يقال غالبا حيث يكون الباء
 بعد الصد كثر منه والفاضل الشريف بعد تفسير الصد

القاتل

بالاول رد على قائل هذا القول بان ^{الصدر} لا يلزم منها هو
 بمعنى الاول لا بمعنى الذي ذكره القائل اقول ولذا
 لم يقل الشيخ رضى الدين في شرح الشافية في بيان هذه
 النكتة عبارة الصدر بل قال فسمى كل واحد منها باسم
 اوله ذلك الحرف لانه لا يقال يقول بكون جميع اسماء الحرف
 على ثلاثة احرف بل يقول بكون بعضها كبا وتا وغيرها
 ثانيا فعلى هذا لا يكون محل الصدر على المعنى الذي ذكره
 القائل المذكور وجهها وجهها جدا وايضا دعوى الغلبة
 لا تقتضى لزوم كون الاسماء على ثلاثة احرفا ^{لا يجوز ان يكون}
 هذا على ما وقع نادرا وقيل فانه لا يشترط على هذا ^{التقرير}
 ايضا ان يكون الاسم ثلاثة بل يجوز ان يكون زائدا عليها ^{انتهى}
 اقول هذا ليس بشئ اذ القول المذكور بعد كون الاسم
 قدرا يمكن ان يكون المسمى صدره واوله وقله ثلاثة
 فلا وجه للزيادة على الثلاثة فان قيل الظاهر بشرط
 الجزا كون جميع الاسماء الفاظا موضوعة بحيث يجعل
 اولها نفس المسمى ليدل على المسمى لانه لفظة ويكون
 المسمى اول ما يقرع السمع مع انه ليس كذلك اذ ليس بعض

قائله شينى
 او سلام

لحروف كبا وتا وحاشا من هذا القيد بل هو في
 حروف زيد في اول عليها حرفان جنس حركتها اذا
 اردت ان تجعلها اسما في حال التهي كما يضعف امر
 لا لكونه من حروف الدين في نحو قوله كانك في الكتاب
 وحكاء محرمة عليك فلا محل قلنا الظاهر ان جميع
 موضوعة للمسمى على ما قررهمنا وليس بعض الحروف
 كما قيل ادلو كان كذلك لقيل جاء في الجيم وشاء في ^{الدين}
 مثلا لا طراد في جميع الحروف فعلم من ذلك ان جميع الحروف
 • وحدان جعلت وايلا الاسماء التي وضعت لها ابتداء
 ليدل عليها وليكون اول ما يقرع السمع لا من جنس الزيادة
 والى هذا اشار صاحب الكسف بقوله وليس من جنس
 الزيادة اه **قول** فلم يغفلوها قال صاحب الكسف
 اى تلك التسمية اى لم يجعلوها غفلة عن هذه السمة
 اعنى الدلالة او من غفلت الشئ اذا تركته اى لم تركوا
 هذه الطريقة غير موكدة والاول هو الوجه والمولى
 الفاضل التفتان في مزج الثاني على الاول حيث فسر
 اوله بالمعنى الثاني ثم فسر بالمعنى الاول بطريق التعطف

على عكس ما قاله صاحب الكشف والمولى الفاضل الشرف
 اثر طريقه صاحب الكشف ولم يغفلها حيث عكس طريقه
 التفاتنا في قول الحق ما اختاره الفاضل الشريف
 لكون المعنى الاول مناسباً للمقام كما لا يخفى ولان هاء
 يغفلوها على تقدير كونها بمعنى يتركوها يقتضي في
 رجوعها الى الطريقة او الى الدلالة نوع تكلف لكونها
 غير مذكورتين صراحة فارجاعها الى احدهما اما
 مذكورتين حكما لدلالة الكلام عليهما او لكون الطريق
 بتاويل الطريقة وان يدلوا بتاويل دلالة لم يخلو في
 رجوعها الى التسمية على تقدير كون يغفلوها بمعنى
 غفلة عن هذه الية ولان المراد من عدم ترك الطريقة
 غير مكوكة ان يجعلها مكوكة فعلى هذا الاسباب
 ان يقول فسلكوها كان فلم يغفلوها ثم ان صاحب الكشف
 قال قيل هذا الكلام ولما امكنهم رعاية ان يجعلوا
 في اللفظ دلالة على المسمى لم يغفلوها اي لم يجعلوا الدلالة
 غفلة عن هذه السمة الى آخره فلا يخفى على المتأمل ان
 مقتضاه ان يقول في هذا المقام اي لاسماء مقام اي

اي التسمية لكون الاسماء مذكورة حكما كما ذهب اليه
 بعض الافاضل حيث قال والضمير مخوثر ان يكون للمولى
 اي لم يجعلوا الاسماء غفلة اي مهملات خالية عن علوية
 دلالة على سماها او يقول في الاول اي لم يجعلوا التسمية
 مكان لم يجعلوا الدلالة قال المولى الفاضل التفاتنا في اول
 يجعلوا تلك التسمية غفلة عما طلاع عن الدلالة ومعنى
 هذه الدلالة ان يكون المسمى بعينه او ببعضه خراس
 الاسماء كما في اسماء الحروف وكما في البسملة ونحوها
 والاف في كل اسم موضوع دلالة على المسمى انتهى قول
 يعني لما قال عا طلاع عن الدلالة اجده سوال مقدرو هو
 اذا لم يجعل المسمى صدر كل اسم مثله لا يلزم كون التسمية
 غفلة اي عا طلاع عن الدلالة لان كل الموضوع دال على
 الموضوع له البته فلا يلزم كونها عا طلاع فاجاب عنه
 بقوله ومعنى هذا يعني ومعنى هذا الجنس من الدلالة
 ان يكون اه وليس هذا تفسير الدلالة التي في قول المص
 ليدلوا حتى يراد عليه ما قاله بعض الفضلاء الصواب
 ان يعبر بالدلالة في اول الحال بل يخفى ان يكون المسمى

المولى
 جابر
 بردي

المولى
 قتيبي

بعينه صدر الاسم لان المص حصرها بقوله وجعلوا المسمى
 صدر كل اسم منها ولانه اعتذر عن استعادة الهمزة مكان
 سمي الف بانه لا يكون الاسكنا ولا يصح هذا الاعتد
 البناء على هذا التخصيص فان الكن لا يعتذر في
 جرائن الاسم بل انما يعتذر وقوعه صدر الاسم و
 التميم في قوله وما يضاهيها في ايداع اللفظ دلالة
 على المعنى تنكير دلالة محرمه اه على ان تخصيص المص
 الدلالة بقوله وجعلوا المسمى صدر كل اسم لا ينافي
 تعميم الدلالة في الاول اعني قوله ليدلوا اذ الظاهر
 ان يكون معناه ان يدلوا على المسمى دلالة لفظية
 مطلقة لان ما يقتضيه قول ان المسميات لما كان
 الفاظها هو الدلالة المذكورة لا الدلالة بطريق جعله
 صدر الاسم لان الطريق المذكور اعني جعله صدر الاسم
 انما هو ليكون المسمى اول ما يقرع السمع لا مجرد الدلالة
 فلا وجه لتخصيص الدلالة التي هي في ضمن ليدلوا بالدلالة
 بطريق جعل المسمى صدر الاسم على ما ظنه القائل
 المذكور قال بعض الفضلاء في صد تفسير الدلالة

المولى جابر بن بردي

مؤلف

في قوله ليدلوا فوضعوا المسمى في اول الاسم ليكون دلالة
 على ان ذلك الاسم اسم لهذا المسمى انتهى اول تفسير الدلالة
 بهذه العبارة لا يخلو عن خراطة كما لا يخفى فان المراد
 منها دلالة الاسم على المسمى دلالة لفظية بحيث يكون
 المسمى اول يقرع الدلالة على ان الاسم اسم للمسمى
 وان امكن ارجاعها الى الدلالة المذكورة **قول**
 الا الف فانهم استعاروا الهمزة مكان سماها
 لا يكون الاسكنا اول هذا صريح في كون اللف
 اسما للمدة الساكنة وقد خالفة الشيخ رضي الدين
 حيث قال واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة
 فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قوله تنكبنا
 في الطريق لام الف فقصوده اللام والهمزة لا صوت
 لا وقلا الفاضل الشريف في الحاشية وبالمجمله فلا
 اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم
 الشارح بانه اسم بالهمزة فقط لانه مصدرها على قياس
 ساير اسماء الحروف وجعل اسم الكه لفظه لا وفيه
 تكلف كما لا يخفى **اول** وجه التكلف ان العرف واكثر

النخاة متفقون على ان الالف اسم للسكينة ايضا ^{مختص}
 بها بعدد وث اسم الهمة للمحركة فلا وجه ^{للتخصيص}
 بالمحركة بمجرد كون اوله همزة لان الاطراف مع جواز
 الاستعارة للمحركة بينهما ليس بالترمز بحيث يقتضي
 المخالفة للاكثر والعرف فيكون ادعاء تكلفا بلا ^م
 ثم ان الظاهر من قولك ان يكون مقصودة من الالف
 صورة السكينة ادلة صورة للهمة ولما مكنت في اويل
 الكلمة فهي على صورة السكينة لا على صورتها فصرفه
 الى صورة الهمة خارج عن الاصل وقوله استعاروا
 الهمة كان سماها لا يكون الاسكانا ظاهرة يقتضي
 اخصار اسم الالف بالسكينة مع ان مذهبه كونه اسما
 للهمة ايضا كما سيظهر فيما سيأتي فعلى هذا يكون اخصار
 ههنا اضافيا الى بالنسبة الى الالف الذي استعيرت
 الهمة فيه قال بعض العلماء يلزم من هذا التصدير
 تاخر الشيء عن نفسه لان الاسم متأخر عن المسمى ^{فان}
 فلو جعل المسمى ^{نفس} من الاسم يلزم ان تاخر المسمى عن
 تاخر انساني واجيب بان المسمى جنس وواقع

في صدر الاسم فرد من افراد ذلك الجنس فالمقدم جنس
 والمتاخر فرد منه قلنا تقدم الجنس سيتلزم تقدم
 جميع افراد ذلك الجنس موجود في ضمن كل فرد من افراد
 فيلزم ما في صدر الاسم انتهى قول هذا ليس بشئ
 اذ لا يلزم من تقدم المسمى عن هذا الاسم تقدمه عن
 لان هذا الاسم هو مجموع الحروف لوحدان من حيث
 هو مجموع ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد
 من الحروف اذ لا يلزم من انتفاء الكل انتفاء الجزء
 ان يوجد كل واحد من ذوات الاجزاء قبل الاجتماع
 وعددها اجزاء الكل فلا يلزم من جعل المسمى صدر ^{اسم}
 على نفسه على ان تقدم ذات المسمى عن ذات الاسم غير مسلم
 اذ لا يلزم تاخر اسمية الاسم عن المسمى لان تاخره ^{بذلك}
 يلزم تقدم ذات المسمى عن ذات الاسم كما لا يخفى ولما
 قدم البيضاء في ثبات كون اسماء الحروف اسماء
 حروف على بيان اللطيفة وتعلق نظري في كتابه
 للبحث لتقدمه اردت ان اسود ما خطر بخاطري مما
 يتعلق باثبات كونها اسماء ثم جعلته بعد تسوية ذلك

لما حُررت على الكشاف وبالله التوفيق وبعد امنية
التحقيق قال البيضاوي بعد ادعاء كون اللفاظ
الموضوعة لحروف التبعي اسما ويراد الدليل عليه ويري
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من قرأ حرفا من كتاب
الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر امثالها اقول
الم حرف بل الف حرف ولا م حرف ويم حرف فالمراد به
غير المعنى الذي اصطلح فان تخصيص الحرف به عرف متجدد
بل المعنى اللغوي ولعله سماه باسم بدلوله اقول
الظاهر ان المراد من الحرف في قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم من قرأ حرفا الطرف الذي يعبر حروف التبعي والكلمة
والمراد من الكلمتين الواقعتين طرف الكلام اذ الحرف في
اصل اللغة الطرف في الصحاح والقاموس حرف كل شيء
طرف وشيفره وحنه فالحرف في الأصل يطلق على كل كلمة
ايضا باعتبار وقوعها طرف الكلام ثم حصص في عرف جديد
ما يقال الاسم والفعل اعني الحروف العوامل وحرف
التبعي فعلى هذا لا وجه لما قاله المولى الفاضل المتأخر
فان اطلاق الحرف على ما يقابل الاسم والفعل عرف

المولى
والشعر

جد يد اخترع ائمه الصناعة وانما الحرف عند اول
ما يتركب منه الكلم من الحروف المبسوطة وما يطلق
على الكلمة ايضا يجوز لان الحرف الجديد هو تخصيص
الحروف بما يقال الاسم والفعل والحروف المبسوطة
لا اطلاقها على ما يقابل الاسم والفعل اوله وان الحرف
عند الاول ليس بمخصوصة بالحروف المبسوطة بل
الحروف بمعنى الطرف والحد ايضا عام لجميع ما يقع طرفا
من الكلمات وغيرها على ما حقق ولا وجه ايضا لما
قاله المولى المذكور فاريد بالحديث الشريف دفع توهم
التجوز وزيادة تعبير ارادة المعنى الحقيقي ليتبين بذلك
ان الحسنة الموعودة ليست بعدد الكلمات القرآنية
بل بعدد حروفها المكتوبة في المصاحف كما يلوح به
ذكر كتاب الله تعالى دون كلام الله تعالى والقرآن
انتهى اذ لا ينفع ما ذكره بقوله ليتبين اه حمل الحرف الواقع
في قوله عليه السلام من قرأ حرفا على الطرف العام
جميع الحروف المكتوبة والكلمات ولا يقتضي اذ جاز
عن الكلمة وتجوز ان يكون المراد من الحرف في قوله عليه

من قراء حروف الحروف البسطة لكن الحنة انما تكون في بقائها
 اذا كانت مقرونة في ضمن قراءة تمام الكلمة اذ قرات الحروف
 بدون قراءة تمام الكلمة لا تكون قراء القرآن ولما توهم
 كون مجموع ما يدل عليه صور المكتوبة في فواتح السور
 اعني مجموع الفلام يميم مثله كلمة واحدة باعتبار كونها اسما
 للسور دفع ذلك التوهم بقوله لا اقولاه وبين ان كل واحد
 منها كلمة واحدة والحنة بعد دحروف كل واحد منها
 اعني الفلام وميم لا حروف مجموعها حتى من قراء سورة
 البقرة الفلام والفلام ولم يقرأ بمجموعها يكون احنة
 بعد دحروفها فعلى هذا يكون المراد من الالف واللام
 والميم في قوله عليه السلام لا اقول الفلام يميم حرف بل الف
 حرف ولام حرف وميم حرف لفظ الف ولفظ لام ولفظ يميم
 حرف دون سميائها الحروف البسطة فيلزم ان يكون
 اطلاق الحرف على كل واحد من الالفاظ المذكورة من قبيل
 تسمية الشيء باسم مدلوله كما قاله البيضاوي فلا حجة
 لقول المولى المذكور ايضا وليس هذا من تسمية الشيء باسم مدلوله
 في شيء كما قيل كيف لا والمحكوم عليه واستنباع الحنة

توهم
 في سورة

انما هي التسمية البسيطة الواقعة في كتاب الله تعالى عز وجل سواء
 عبر عنها باسمائها او بانفسها او بقول من وقع التوارد
 في هذا بينه وبين المولى المذكور اذ كلام البيضاوي لا يمنع
 كون الحنة بتأيلة كل واحد من التسمية الواقعة في كتاب الله تعالى
 عز وجل ثم ان قوله عليه السلام لا اقول الحرف يدل على انه
 لا اقول مجموع كل الفلام يميم حرف بناء على استمرار العادة
 متى اريد بيان التلفظ بالاسماء في الكتابة يكتب بالصور
 المألوفة على ما وقع في كتاب الله تعالى عز وجل فعلى هذا يلزم
 ان يكون المراد من الالف واللام والميم في قوله الثاني عين
 كل واحد من مجموع الفلام يميم المذكور واسواء كتب الف
 ولام وميم بدون لام التعريف او كتب باللام على رواية الترمذي
 والدارمي كما يلزم ان يكون المراد من الالف واللام في رواية
 الترمذي كمال الالف واللام المذكورين اولا اذ قصد مثاله
 انما يكون الى المعهود المذكور ولا اما باللام وبطريق الحكاية
 فعلى هذا لا محال لارادة التسمية من الالف واللام والميم
 هنا اذ لم يسبق ذكرها بخلاف الالف واللام في رواية الترمذي
 المولى الفاضل المذكور بقوله لا يرى الى ما في الرواية الأخيرة

عصام الذي
 ابن عبيد

من قوله عليه السلام والذال حرف والكاف حرف كيف عبر
 عن طرفي ذلك باسميهما مع كونهما ملفوظين بنفسهما اذ ^{تخون}
 ارادة الذال والكاف تفسيرهما باعتبار سبقهما بنفسيهما دون
 باسميهما بخلاف الالف واللام واليم اذ المراد من الصورة ^{المكتوبة} الاسماء
 دون المسميات انفسها فيكون الاسماء مسبوقة
 بانفسها دون المسميات حتى تنان نفسها باسمائها
 هذا اثر ما سنجي بالالفاتر وخطر ما طرى القاصر
 من نتائج افكاري ونسائج انظاري بعون الملك
 الباري وانا العبد الفقير الممنون عن القدير المنان
 احمد خير حسين بن ^{نا} اسكنهم الله سبحانه في جنة
 الجنان المدرس بمدرسة ^{نا} نزال
 نعم الله سبحانه وتعالى
 الى غفرانه يوم الحراء

تمت

م



Amca Zade	Hüsrev Paşa	75
Amca Zade	Hüsrev Paşa	75